الأزمة المغربية
١٩٥١-١٩٥٣

أ٠م د : سمية أمين ياسين و د٠ كهلان كاظم حلمي
جامعة الأنبار كلية الآداب

المقدمة

نشطت الحياة السياسية في المغرب بعد عام ١٩٤٦، واعلنت الاحزاب المغربية الوطنية في المنطقة الاسبانية"١"، والحزب الشيوعي المغربي وحزب الاستقلال ، مطالبتها باستقلال المغرب"٢"متأثرة بالمواقف المتعاطفة معها من دول المحور ، وما كانت تبذله هذه الدول من جهود للتقرب من الدول الاسلامية من جانب ، وما كانت تبذله بريطانيا والولايات المتحدة من وعود لشعوب المستعبدة في تحقيق الحرية والرفاهية والسعادة التي سيضمنها ميثاق الامم المتحدة . من جانب آخر وبرزت للمرة الاولى بوضوح قوة البرجوازية الوطنية المغربية ومطالبتها بالاستقلال فبعد انتهاء الحرب وسحق قوات المحور بدأ المعسكر الاشتراكي المحيط بالاتحاد السوفيتي بالنمو ، أما البلدان الأوربية الغربية ، فقد تراجعت فيها القوى المحافظة بعد أن أضعفتها الحرب وبدأ المد الشعبي بالتصاعد فيها ، وأكد ميثاق الامم المتحدة في تموز ١٩٤٥ حق الشعوب في تصريف شؤونها بنفسها وطالب باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بدون تمييز في العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وأنبعثت حركة التحرر في آسيا وأفريقيا واضطرت بريطانيا التخلي عن بعض قواعدها في مصر"٣".

إن اشتداد ساعد الحركة الوطنية المغربية واندفاعها بعد الحرب العالمية الثانية ، والتغيرات الداخلية التي طرأت على فرنسا ، جعلت الحكومة الفرنسية تفرض على الاقامة العامة في المغرب اتباع سياسة اكثر مرونة بعد مرحلة الاصطدام الشديد بين الاقامة والقوى الوطنية أبان عهد الجنرال غبريال بيو "٤" ، وتم تعيين اريك لابون لمنصب المقيم العام في المغرب ، وقد عرف بسياسته الحيادية نسبيا فأعاد اعضاء حزب الاستقلال من منفاهم ، وأطلق سراح المعتقلين منهم ، وسمح للحزب باصدار جريدة يومية باللغة العربية هي جريدة (العلم) وأخرى اسبوعية باللغة الفرنسية وهي (رأي الشعب)"٥ " ، والتي خلفتها عام ١٩٥٢ جريدة (الاستقلال) .

شهد العام ١٩٤٦ كذلك ولادة حزب الشورى والاستقلال الذي بعث الحركة القومية التي قادها الوزاني ، كما تابع الحزب الشيوعي المغربي نشاطه وأصدر جريدة (الامل) ، ومعنى هذا أن الاحزاب السياسية قد أستردت بعض قوتها . بيد أن هذه الهدنة سرعان ما أنتهت عندما أزاح رئيس الوزراء الفرنسي الوزراء الشيوعيين عن الحكم أرضاء للولايات المتحدة مقابل منح الحكومة الامريكية معونات لفرنسا ضمن برنامج (مارشال)"٦ " ، وبذلك فسحت المجال للتيار الاستعماري المتطرف في الوزارة بالعودة الى مسرح الاحداث "٧".

تأزمت العلاقات الفرنسية المغربية بأثر زيارة الملك محمد الخامس للدار البيضاء ، والخطاب الذي ألقاه في طنجة عام ١٩٤٧ أذ أشار إلى الحقوق الشرعية للشعب المغربي ، وأن المغرب هو جزء من الامة العربية ويسعى الى تقوية وتعزيز روابطه بالمشرق العربي والجامعة العربية ، متجاهلا الاشارة إلى فرنسا أو مستقبل الحماية كما أكد في تصريحاته للصحفيين رغبته العميقة منذ توليه السلطة في تحقيق المبادئ الديمقراطية لشعبه والتأكيد على صفة المغرب العربية الخالصة ، وضرورة تحقيق وحدة البلاد بادماج الشمال والجنوب ، وتوحيد المثل العليا الثقافية والدينية المغربية ، مع مثل سائر

المسلمين والعرب والعمل على تأسيس نظام ديمقراطي للحكومة المغربية وتحقيق الاماني القومية للمغرب."٨ "

تبع ذلك زيادة تعسف الاقامة الفرنسية تجاه الملك والوطنيين المغاربة وازدات حملات القمع والتنكيل بالاحزاب السياسية المغربية ولا سيما بعد رفض الملك محمد توقيع الظهائر التي وضعتها الاقامة الفرنسية زاعمة بأن الهدف منها هو تطبيق نظام حكم ديمقراطي باشراك المغاربة في الحكم والادارة ، وكان الملك محمد يرى فيها " مشاركة فرنسية في السيادة " وهو خرق لمعاهدة فاس وهي مشاركة غير شرعية "٩"، وأصر على عدم التجاوب مع الاقامة الفرنسية لاجراء اصلاحات ظاهرية لاقناع الوطنيين بأنها تميل نحو تحسين الاوضاع في المغرب وتخفيف وطأة القمع الاستعماري وفسح المجال للمشاركة المغربية بشكل أوسع في التمثيل السياسي للادارة الحكومية."١٠ "

أدى سلوك الاقامة الفرنسية التعسفي من جهة ، وموقف الملك والاحزاب الوطنية الرافض للرضوخ لدكتوتارية الاقامة من جهة اخرى اِلى تصعيد الخلاف بين الطرفين وزيادة تأزم العلاقات بينهما ، وللتخفيف من حدة التوتر هذه وجه الرئيس الفرنسي فنسنت أوريول (Vincent Auriol) في نهاية عام ١٩٥٠ دعوة رسمية للملك محمد الخامس لزيارة باريس لتأكيد عمق العلاقات الودية بين المغرب وفرنسا ، وقد اشترط الملك محمد لقبول هذه الدعوة ، أن تسمح له فرنسا بأجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتغيير طبيعة العلاقات بين الطرفين لتكون أكثر ايجابية ، ومتجاوبة مع روح العصر ورغبات وتطلعات المغاربة "١١"، وقدم الملك في أثناء الزيارة مذكرتين الى الحكومة الفرنسية لكنهما لم تجدا لها صدى" او اهتماما" من لدن الفرنسيين ، فغادر الملك باريس في تشرين الثاني من دون اَن يحصل على أية ترضية حاملا" معه الفشل وخيبة آماله وآمال الوطنيين."١٢ "

أدى فشل الزيارة الى اصرار الوطنيين على الاستقلال ، وتعمقت الفجوة بين الملك وقادة الحركة الوطنية من جهة وبين الاقامة الفرنسية من جهة أخرى وأندفعت بأثرها الحكومة الفرنسية في انتهاج سياسية الاضطهاد والتنكيل والتعسف سواء مع الملك أم قادة الحركة الوطنية ، لاجبارهم على التراجع عن مواقفهم من السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب"١٣" ولاحت بوادر أزمة جديدة عندما بدأ أعضاء حزب الاستقلال المشتركون في عضوية مجلس ميزانية الدولة في كانون الاول ١٩٥٠ بمهاجمة الميزانية التي قدمها المقيم العام في اجتماع مجلس الحكومة ، ووصل الصدام ذروته بين الطرفين خلال مناقشة الميزانية عندما امر المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان أحد المقررين المغاربة في المجلس وهو محمد الغزاوي بأهانة أن يغادر القاعة ، فتبعه جميع الوطنيين ،أذ توجهوا مباشرة لمقابلة الملك وقد استقبلهم الملك برحابة تامة متحدياً المقيم العام الفرنسي ، مثيرا" بذلك سخطه فذلك التحالف بين الملك وحزب الاستقلال يشكل تهديدا" للاستعمار الفرنسي في المغرب."١٤ "

كانت امكانية مجابهة الملك على نحو مباشر مستحيلة على الإقامة فشخصية الملك مصانة بمعاهدات دولية تضمن سيادته"١٥" كما كان من الصعب على الإقامة ايضا" حل حزب الاستقلال مالم يقم بعمل غير مشروع ، لذلك لجأت الاقامة الفرنسية الى تشكيل جبهة معارضة للتحالف الملكي الاستقلالي عن طريق ترشيح إحدى الشخصيات الموالية للسياسة الفرنسية الاستعمارية ، تعمل الإقامة من ورائها على تنفيذ اهدافها ، فتم اختيار التهامي الكلاوي باشا مراكش المتنفذ في الجنوب المغربي ، والموالي للفرنسيين منذ عام ١٨٩٤."١٦"

استغل الكلاوي فرصة لقائه بالملك والمشادة التي حدثت بينهما وأنتهت بطرده من القصر"١٧"، أذ بادر الى القيام بحملة اعلامية ضد الملك وبدعم كبير من المقيم الفرنسي الجنرال جوان ، قام بتنظيم حملة تمهيدية لاستقطاب قبائل البربر في عدة مناطق من المغرب ، وعندما نجح الكلاوي في حشد جيش من قبائل البربر تحت زعامته ، قام الجنرال الجوان في السادس والعشرين من كانون

الثاني ١٩٥١، بتقديم انذار أولي للملك يطالبه بطرد العناصر الوطنية من سكرتاريته ، وأن يعلن تنصله من حزب الاستقلال ، وتكفير أعضاء هذا الحزب ، وفي حال رفض الملك فأن الاقامة العامة ستقوم بنفيه خارج البلاد"١٨" وقد رفض الملك محمد الخامس هذا الانذار وأعلن أن الفصل في قضية نزاع حزب الاستقلال مع الاقامة العامة يجب ان يحال للمحاكم ، للنظر فيه ، وليس من حقه إدانة إي حزب كان"١٩" ، ولتجنب الاصطدام المباشر مع الجنرال جوان قام بأقالة الحكومة وحل الديوان الملكي لاثبات حسن نواياه ودبلوماسيته في التعامل مع الازمة ."٢٠ " غير أن ما كان يريد أن يوحي به الملك للاقامة من ضرورة أتباع الاساليب الدبلوماسية لم يكن واضحا بما يكفي لادراك الجنرال جوان الذي لم يكن يفهم كنه أية سياسة سوى سياسة الاستعمار ، أما ماكانت تعنيه قضية المغرب بالنسبة له ، فلم تكن سوى قضية استعمارية ، ونوع الاستعمار الوحيد الذي يعرفه هو نتاج القرن التاسع عشر ، وأن القضية المغربية هي معادلة قوامها أن استعمار فرنسا الابوي هو النظام المثالي للمغرب ، وذلك يفرض إما عدم تدخل الملك بأي شأن ، أو الاستغناء عنه."٢١ "

ان الاستغناء عن الملك كانت قناعة تامة لدى جوان بخاصة بعد رفضه مطلب الجنرال بتكفير حزب الاستقلال والاصرار على موقفه من مساندة الحركة الوطنية ، فلجأ الى خطة الاحتياط التي كان يتأهب لتطبيقها ، فقد بدأت حشود القبائل تحت قيادة الكلاوي ، باشا مراكش تجمع العرائض والتواقيع التي تنتقد الملك ، كما طالب جوان من الموظفين الفرنسيين في المناطق البربرية إصدار اوامر لفرسان القبائل البربرية بالتوجه نحو فاس والرباط من دون أن توضح لهم الدافع الحقيقي لهذا التحرك ، فأدعت تارة بأنهم مدعون لحفل استقبال مقيم جديد وتارة أخرى بأستقبال وزير أمريكي ، وتارة ثالثة بأنهم متوجهون لغرض التطعيم ضد مرض السل ،"٢٢" مستغلة بذلك جهل تلك القبائل وثقتها المطلقة بزعمائها وقوادها . وكانت سياسة جوان تضرب على اوتار التفرقة بعزل العناصر البربرية عن العربية وأعطاء الانطباع بموالاة البربر لفرنسا دون سواها وتنكرها للملك.

دخل الكلاوي الرباط ونزل في دار المقيم العام الفرنسي مع بداية وصول قبائله للرباط على متن السيارات والشاحنات ، وقد سلم مبعوث المقيم الفرنسي رسالة إلى رئيس التشريفات الملكية في الخامس والعشرين من شباط ١٩٥١ مطالباً المقيم العام السابقة ليوقعها الملك ، مع التهديد بنفيه وعائلته خارج البلاد مالم ينفذ مطالب الاقامة ،"٢٣" وقد أرسل الملك رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يسأله فيها التدخل لحل الازمة ، لكن الرئيس الفرنسي نصح الملك بالتفاهم مع الجنرال جوان وقبول حل وسط ."٢٤ "

أصدر الملك بعد ذلك بياناً بشأن الوضع الخطير تبعه بياناً للصدر الأعظم تضمن كل منهما ضرورة التمسك بمبادئ الاسلام ورباطة الجأش وضبط النفس والتحذير من خطر الافكار الشيوعية فضلا" على ضرورة العمل في توطيد العلاقات الفرنسية المغربية ضمن اطار الصداقة والتعاون ، وأن الملك والحكومة يستنكران سياسة الأحزاب التي تؤدي الى شق صفوف الشعب وزعزعة الأمن والاستقرار"٢٥".

إن حراجة الموقف بوجود القبائل البربرية خارج الرباط وأزدياد التوتر بين الاحزاب المغربية والاقامة الفرنسية لدرجة الانفجار وضعا الملك في موقف الاختيار بين اشعال فتيل حرب اهلية بين الاحزاب الوطنية بمشاعرها المتأججة ضد الاقامة ومواليها من باشوات وقواد وعلى رأسهم الكلاوي ، وبين جماهير البربر المحيطين بالمدينة وتحريض زعمائهم لهم بأن الملك زنديق، لأنه لم يوافق على تكفير حزب الاستقلال . فأختار أهون الامرين ، ونزل عند شروط الجنرال جوان لكن دون الاشارة الصريحة بتخليه عن حزب الاستقلال أو اعلان تكفيره .

بدأت الاقامة العامة بعد صدور التصريحات الملكية القيام بأجراءات تعسفية بضمنها اعتقال بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال"٢٦"، وعادت القبائل الى مواطنها بعد انقضاء الازمة ظاهريا" ، أذ اكتشفت بأنها قد خدعت، فأعلنت تأييدها للملك ووقوفها خلفه حتى تلك القبائل التي كانت حتى ذلك الوقت تعاديه"٢٧".

لقد دفع هذا التهديد للملك ، الاحزاب المغربية نحو توحيد جهودها والتجاوز عن بعض الخلافات الطفيفة في برامجها ، وفي العاشر من نيسان ١٩٥١ وبحضور بعثة من جامعة الدول العربية ، وقعّ حزب الاستقلال وحزب الاصلاح وحزب الشورى والاستقلال وحزب الوحدة ميثاقا" في طنجة أسفر عن تأسيس (الجبهة الوطنية) ، مع احتفاظ الاحزاب المذكورة بأستقلالها الداخلي ، لكنها أتفقت على أن تنادي بأستقلال المغرب التام من جهة ، ومن جهة أخرى كان الهدف من تشكيل هذه الجبهة هو الحصول على الدعم العربي الاسلامي ونقل القضية المغربية إلى المحافل الدولية"٢٨".

نبهت تسارع الاحداث في المغرب وردود الافعال في الداخل وفي جامعة الدول العربية ، الحكومة الفرنسية إلى ضرورة القيام بخطوات تهدف إلى تنقية الاجواء والتخفيف من تأزم العلاقات المغربية الفرنسية فأقدمت على استبدال الجنرال جوان بمقيم عام فرنسي جديد في الثامن والعشرين من آب ١٩٥١ هو الجنرال غيوم ، هذا الاجراء كان من وجهة نظر الوطنيين مجرد تغيير لا يتعدى الوجوه ولا يمتد إلى جوهر السياسة الاستعمارية الفرنسية التي يتجاذبها تياران في مركز الحكومة في باريس : التيار الأول يؤيد التطرف في معاملة المغاربة لضمان ترسيخ ركائز الاستعمار في المغرب والتيار الأخر يدعو إلى الاعتدال لضمان بقاء الاستعمار وعدم الوصول بالامور إلى نقطة الثورة وطرد الفرنسيين خارج الاراضي المغربية ، وقد كانت انعكاسات هذين التيارين على الأقامة العامة هي التي تحدد سياسة المقيم العام في الرباط،وغالبا" ما كان التيار الاول هو المسيطر بشكل فعال"٢٩".

وقد لاح في بداية عهد الجنرال غيوم نوع من المرونة وسيادة الهدوء وحاول الملك محمد التجاوب مع الوضع الجديد فأعلن في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥١ في خطاب العرش دعوة جديدة للحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات للوصول إلى اتفاق يضمن للمغرب سيادته التامة ويقيم علاقاته مع فرنسا على أسس جديدة ، بيد أن الحكومة الفرنسية رفضت هذه الدعوة "٣٠". وفي الأول من كانون الاول أقام الملك احتفالا" دينيا" حضره ولي العهد الامير الحسن والجنرال غيوم والممثل الدبلوماسي الأمريكي في طنجة ، أثناء الاحتفال أحتشدت جموع الوطنين وهتفت بحياة الملك وشعار حزب الاستقلال ، فأستنكر المقيم العام هذا التصرف وعدّه "ديماغوغية" مدفوعة من الملك بخاصة مع وجود شكوك المقيم العام بشأن العلاقة الوطيدة بين الامير الحسن ولي العهد وعناصر الحركة الوطنية "٣١". وكان أشد مايخشاه المقيم العام هو التأييد الذي كان يحظى به الوطنيون من الدول العربية والاسلامية ودول أخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية أو محاولات الاستقطاب الشيوعية المتواصلة للحركة الوطنية المغربية ، وكانت علاقات فرنسا مع هذه الدول لها انعكاساتها على سياسة المقيم العام تجاه الملك والحركة الوطنية ، وحين تشهد العلاقات الفرنسية الامريكية توترا" على سبيل المثال كانت تفهم من قبل الوطنيين المغاربة على أنه تأييد للنشاط الوطني المغربي ضد الاستعمار الفرنسي من جانب الولايات المتحدة ، لكن الاحداث كانت تثبت فيما بعد أن مصالح الدول الاستعمارية الرأسمالية إن اختلفت بعض الشئ فإنها تتفق في النهاية في جبهة واحدة ضد نضال الشعوب من أجل تحررها وأستقلالها.

أن هذا ينطق على الأزمة الفرنسية الأمريكية التي نشبت بسبب اعتراض الحكومة الامريكية على المعاملة الفرنسية المتحيزة للمستوطنيين الفرنسين على حساب الرعايا الامريكان الموجودين في المغرب وتعرض المصالح التجارية الامريكية للخطر بسبب اجراءات الاقامة في التعامل مع البضائع

والتجار الامريكان بطريقة سببت خسائر مادية امريكية كبيرة في المغرب"٣٢" ، وقد احالت الحكومة الامريكية نزاعها مع الحكومة الفرنسية إلى المحاكم الدولية للفصل فيه ، وكانت تصر على أن يعامل المغرب على أنه دولة ذات سيادة ولا يحق للاقامة تحديد تصريف الامور الاقتصادية بالنيابة عن الحكم المغربي على نحو مطلق . وأن هذا الانتقاد الموجه لانتهاك السيادة المغربية التي ضمنتها معاهدة فاس من جانب الولايات المتحدة فسرّه الوطنيون المغاربة على انه موقف أمريكي مؤيد لهم ومعاد لفرنسا في حين أن الموقف الامريكي لم يتجاوز ضمان المصالح الامريكية في المغرب مع المحافظة على العلاقات الامريكية الفرنسية بسبب وجود القواعد العسكرية الامريكية هناك وضرورة بقاء الاستعمار الفرنسي للحفاظ عليها"٣٣".

وعندما أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي في السابع والعشرين من آب ١٩٥٢ حكمها لصالح الولايات المتحدة بضمان الاتفاقيات الدولية بين فرنسا والولايات المتحدة المعقودة في مؤتمر الجزيرة في ١٩٠٦ ومعاهدة ١٩٣٦ مؤكدة على نحو مباشر صفة السيادة وأستقلال المغرب ، وان الحكم الفرنسي وصاية حسب ، أكتسب الملك محمد مركزا" قانونيا" قويا" في مواجهة الاقامة الفرنسية"٣٤".

كان الملك محمد يأمل في التفاوض مع الحكومة الفرنسية وإبرام اتفاقية معها تضمن السيادة الكاملة وتبني العلاقات المغربية الفرنسية على أسس جديدة وفي تشرين الاول ١٩٥٢اصدر بياناً يوضح فيه غايته المنشودة وهي السماح للشعب المغربي بتسيير شؤونه عن طريق برلمان وحكومة دستورية ديمقراطية وهي مؤسسات لا تتنافى والوجود الفرنسي في المغرب ، كما يأمل أن يتوصل الى اتفاق مع فرنسا على اقرار نظام ملكي دستوري تتوافر فيه سلطة الحكم الذاتي ويتعهد بإستمرار الروابط القائمة بين البلدين"٣٥" ومن جانبهم أبدى قادة الحركة الوطنية رغبتهم في إقامة مثل هذه المفاوضات والتي ستضمن للفرنسيين مصالحهم وحقوقهم التي يعترف المغاربة بشرعيتها وأن الهدف من هذه المفاوضات إبقاء العلاقة بين الطرفين ضمن إطار يسمح للمغاربة بأن يحققوا أمانيهم الوطنية."٣٦ "

كان الحكم الذي صدر لصالح الولايات المتحدة والمتضمن عدم الاعتراف بشرعية الاستعمار الفرنسي للمغرب قد أثار سخط الدوائر الاستعمارية الفرنسية وبدأت بتحين الفرص لتوجيه ضربة جديدة للحكم المغربي والحركة الوطنية ، وقد حانت الفرصة فعلا" بمقتل الزعيم العمالي التونسي فرحات حشاد"٣٧" وما أقدمت عليه السلطات الفرنسية من عرقلة لمراسيم دفنه في السادس من كانون الاول ١٩٥٢ ، فأعلن العمال المغاربة الاضراب العام تضامنا" مع عمال تونس وقد واجهت السلطات الفرنسية ذلك الاضراب بقوة السلاح وحدثت صدامات في السابع والثامن من كانون الاول ١٩٥٢ أدت الى سقوط المئات من القتلى"٣٨"وزّج بالمئات الاخرين في السجون حتى ان اكتظاظ السجون بالمعتقلين حمل الفرنسيين على اقامة "معسكرات اعتقال" في مناطق مختلفة من جنوب المغرب ، بأنتظار احالتهم على المحاكم لادانتهم بتهم التحريض وأثارة اعمال الشغب ، وقد صرح الجنرال غيوم رسميا" بأن حزب الاستقلال هو المسؤول عما حدث وأتهمه بالتعاون مع الشيوعيين"٣٩".وأصدر قرارا" بحل حزب الاستقلال والحزب الشيوعي في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٥٢ وتعرض قادة الحزبين للاعتقال في انحاء المغرب كافة "٤٠".

كانت للاجراءات التي قامت بها فرنسا ردود أفعال واسعة بين الدوائر الرسمية والشعبية العربية ، فضلا"على ردود الافعال العالمية وعلى رأسها الموقف الامريكي الحذر ، والمحكوم بعلاقات حلف شمال الاطلسي والمصالح العسكرية في المغرب ومايمثله الاستعمار الفرنسي من حماية لهذه المصالح ، وبين ادعاءاتها المتواصلة بزعامة العالم الحر والحفاظ على حقوق الانسان وعلاقاتها الودية مع بعض الاقطار العربية ، فكانت تحث فرنسا على إعادة النظر في سياستها في المغرب واتباع سياسة

أكثر اعتدالا" للحفاظ على مصالحها التي قد تتعرض للخطر نتيجة نشاط المقاومة المغربية ضد الفرنسيين وكل من لهم علاقات ومصالح معهم على الأراضي المغربية"٤١".

لذلك إلتقى الممثل الدبلوماسي الامريكي في طنجة بالجنرال غيوم في محاولة للتعرف على الخطط الفرنسية الانتقامية المتوقعة ضد الوطنيين وقد أوضح غيوم في ذلك اللقاء بأن الوضع كان مهيئا" للانفجار منذ سنة خلت ، وأن الاوضاع التي تواجهها الإقامة خطيرة جدا" ، صعّد من خطورتها حدة المشاعر القومية المتأثرة بما كان يحدث في انحاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، في اشارة إلى المد الشيوعي المتنامي ، وأن المقيم الفرنسي عازم في هذه المرحلة على اثبات حسن نيته بالتقرب من الملك محمد الخامس ، لاحتواء الموقف وليدفعه للتخلي عن دعمه للحركة الوطنية"٤٢" ، هذا فيما يتعلق بالملك ، أما فيما يتعلق بخططه تجاه الوطنيين فقد كان عازما" على المضي في سياسة البطش والعنف وهما الطريق الوحيد لانهاء الازمة في رأيه ، فكما حدث في مصر وسوريا قبل ذلك ، كانت ((القوة هناك قد حفظت النظام))"٤٣ "

وافقت سياسة الاقامة أهداف القواد والباشوات الاقطاعيين الرافضين للاعتراف بالسلطة الملكية والمكانة الدينية للملك إماماً للمسلمين فضلا" عن منصبه السياسي ، وباتفاق مصلحة الطرفين كان التقارب يفرض على القواد تنفيذ خطط الاقامة الفرنسية وتفرض على الاقامة خدمة مصالح القواد ودعم موقفهم في مواجهة الملك والقوى الوطنية"٤٤". وكان تناقض مواقف الاقامة الفرنسية مع الوطنين وتناقض المصالح المؤقت بين الولايات المتحدة وفرنسا والمشار إليه سابقا" ، قد جعل الحكومة الامريكية موضع ثقة المغاربة والملك ، أذ إستوحوا من موقف الولايات المتحدة في المحكمة الدولية ومساندة المغرب في الاعتراف بسيادته حفاظا" على المصالح الامريكية بأن الولايات المتحدة تساند التيار الوطني والملك وأنها يمكن أن تتدخل الصالح المغرب على حساب السلطة الاستعمارية الفرنسية"٤٥" ، وعليه فقد أعلم احمد بلفريج ممثل البعثة المغربية البعثة الامريكية في الأمم المتحدة في الرابع عشر من كانون الاول بخطورة الوضع في المغرب والتهديد الذي يتعرض له الملك وقادة الحركة الوطنية ، كما أعلن ذلك في اليوم التالي أثناء انعقاد الجمعية العامة في الامم المتحدة على أن الموقف الامريكي كان مخيبا" لآمال المغاربة ، أذ لم تجاوز البعثة الامريكية في رد فعلها حث فرنسا على ضرورة أصدار بيان تعلن فيه انكارها لما يحدث في المغرب ، وتكذب ما جاء في تصريحات المغاربة والاقطار العربية والاسيوية من عزمها على خلع الملك من جهة ، واتخاذ موقف المدافع عن فرنسا في المداولات التي تعقد لمناقشة القضية الفرنسية والتي لم يحضرها ممثلوا البعثة الفرنسية لعدم اعترافهم بقضية المغرب اصلا"٤٦"من جهة أُخرى .

وردا" على الموقف الامريكي المتخاذل ودعما" للقضية المغربية في الأمم المتحدة تقدمت كتلة الدول الاسيوية والافريقية بمشروع قرار إلى الجمعية العمومية في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٥٢ يطالب فيه الحكومة الفرنسية والملك المغربي الدخول فورا" في مفاوضات للوصول الى تسوية سلمية مبكرة فيما يتعلق بالسيادة المغربية وعلى الرغم من أنه مشروع معتدل ، بيد أن الولايات المتحدة رفضت التصويت عليه مادام لم يشر إلى تقديم الضمانات الكافية لحماية المصالح "الشرعية" الفرنسية وفضلت التصويت على مشروع كتلة الدول اللاتينية الذي تقدمت به في السادس عشر كانون الاول وبادرت إلى الموافقة عليه من دون أن يصلها نسخة من مشروع القرار استعجالا" منها لالغاء المشروع الافرو- آسيوي"٤٧".

تضمن مشروع القرار اللاتيني حق الطرفين المغربي والفرنسي على استمرار المفاوضات بينهما في سبيل تطوير مؤسسات سياسة حرة في المغرب مع احترام الحقوق والمصالح "الشرعية"

للطرفين بموجب ميثاق ومبادئ الامم المتحدة . ولم توافق الولايات المتحدة على اجراء تعديل أقترحته الباكستان في السابع عشر من كانون الاول على مشروع القرار اللاتيني ، لأنه أحتوى على تنقيح لاحدى فقرات القرار بأن يضاف إليها فقرة " الحكم الذاتي في ضوء مبادئ ميثاق الامم المتحدة " ، وعدت هذا التنقيح غير ضروري أو مقنع ، لأن المغرب (من وجهة النظر الامريكية) بعيدا" كل البعد عن الحكم الذاتي لذلك صوتت البعثة الامريكية ضد التنقيح ، وأعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار اللاتيني الذي صدر في التاسع عشر من كانون الاول وكان أقصى ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من دعم للموقف الفرنسي"٤٨".

جاء في نص القرار أن من واجب الأمم المتحدة كونها منسقا" لأعمال الدول للوصول إلى الغايات المشتركة ضمن ميثاقها ، والسعي لازالة جميع أسباب وعوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء مثبتة بذلك مبادئ التعاون لحفظ السلام الدولي والاستقرار والأمن ، فإن الأمم المتحدة تدعو فرنسا تنفيذا" لسياستها المعلنة أن تسعى جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الاساسية وفقا لاهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وتدعو الطرفين لاستئناف المفاوضات آخذين بنظر الاعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الامم المتحدة وأعرافها ، وتناشد الفريقين معالجة علاقاتهما في جو يسوده احترام وثقة متبادلان لتسوية خلافاتهما وفقا" لروح ميثاق الامم المتحدة متجنبين بذلك القيام بأية اعمال أو اتخاذ تدابير من شأنها زيادة التوتر الحالي"٤٩".

وعلى الرغم من أن القرار الذي أتخذته الأمم المتحدة لم يكن بالمستوى الذي يصبو اليه الوطنيون ، فإن المغرب قد نال بذلك اعترافا" دوليا" بمشكلته على نطاق واسع"٥٠" ، وذلك ما كانت تخشاه فرنسا ، أذ اصبح لزاما" عليها الاعتراف بوجود أزمة في المغرب يجب أن تعالج على أساس تطبيق نظام ديمقراطي يشترك فيه ابناء البلد فضلا" على ما يشكله هذا القرار من تهديد لوضع فرنسا في شمال أفريقيا . لقد أستطاع الجنرال غيوم في السنة الاولى التي قضاها مقيما" عاما" في المغرب تحقيق أزادهار اقتصادي ، وأنشئت صناعات جديدة وفتحت سدود جديدة ، وأرتفعت ناطحات السحاب نحو السماء في الدار البيضاء وبذلك تم جمع ثروات جديدة للفرنسيين المستعمرين ، لكن التوتر كان يزداد وضوحا" يوما" بعد اخر ، ولم يتحسن الوضع السياسي أو الوضع المعيشي للمغاربة لذلك لم يتجاوز خطاب العرش لعام ١٩٥٢ الموجه للمغاربة ، التأكيد على القيم الروحية من اجل التخفيف عن الاعباء المادية"٥١".

وعلى الرغم من أن قرار الامم المتحدة كان بالنسبة لفرنسا تدخلا" في الشؤون الداخلية لمستعمرة فرنسية فإن الاجماع الدولي على ضرورة القيام بخطوة تجاه اجراء الاصلاحات دون أي تأخير فرض عليها وضع اصلاحات هي مجموعة الظهائر التي وضعها الجنرال غيوم وطالب الملك محمد من قبل التوقيع عليها أبان أزمة شباط ١٩٥٢"٥٢". وكان مجموع ظهائر الاصلاحات تشتمل على حد زعم الاقامة توافر سبل من شأنها خدمة الشعب المغربي وتحقيق ما يصبو إليه وتتضمن :

أولاً: الاسراع بتأسيس مجالس محلية .

ثانياً: الاستعداد والتحضير لانشاء مجالس بلدية .

ويرى الجنرال غيوم أن هذه هي الطريقة الافضل ، لاشراك المغاربة بنظام ديمقراطي ، وتطوير هيئات يتولى اعضاؤها فيما بعد مواقع السيطرة على الشؤون المركزية في الحكومة ، هذا إلى جانب وضع خطة لتكوين نواة لتنظيمات في مختلف مجال الصناعات والتعدين في المغرب بما يشابه نقابات العمال وبذلك يضمن عدم انحياز الطبقة العاملة إلى صفوف حزب الاستقلال الذي يعبر عن موقف جزء كبير من الطبقة العاملة المغربية ، ويضمن ولائهم للإقامة . أما فيما يتعلق بالقضاء فمن

المفترض أن تطاله بعض الاصلاحات فيما يخص اعادة النظر في القرارات العشوائية التي يصدرها القواد والباشوات"٥٣".

أما عزم المقيم العام على تأسيس مجالس بلدية منتخبة فقد كان الهدف من ورائه حشر عدد كبير من الفرنسيين في حين يفترض أن تكون نسبة المشاركة الفرنسية فيها ٥٠% حتى في المراكز التي تكون فيها الغالبية الساحقة من المغاربة ، وفيما يخص المجلس الحكومي الذي أقرت الظهائر بأن يكون أعضاؤه من المغاربة فأن صلاحيته الفعلية لا تتخطى كونه مجلساً ذا طابع إستشاري حسب ، يتم إنتخاب أعضائه بطريقة غير مباشرة ، في حين سيطر المستوطنون بموجب هذه الظهائر على هيئات ومؤسسات حيوية مثل غرفة الزراعة وغرفة التجارة لذلك حصلت ظهائر الإصلاح على التصويت بالإجماع عليها بين الفرنسيين المستعمرين ، لإنها ستؤكد السيطرة الإستعمارية الفرنسية بكل بساطة"٥٤".

إن ما كان المقيم العام يسميه إصلاحات ، لم تهدف في الواقع إلى التحديث أو منح الحكم الذاتي بل إلى تعزيز السيطرة الفرنسية على الحكومة المغربية بإنتزاع السلطات من الملك وتحويلها إلى هيئات يسيطر عليها أعضاء فرنسيون"٥٥". ولو كانت الإقامة الفرنسية تهدف فعلاً إلى إشراك المغاربة في الحكم لتأكيد الحكم الذاتي لكان من الأفضل أن توسع دائرة التمثيل المغربي في المجالس البلدية وتفتح لهم المجال في الإدارة الحكومية ، وأن يكون معدل العمر المسموح للحصول على مقعد في المجالس البلدية أربعين سنة ، وأن تبدأ بالتخفيف التدريجي عن الإجراءات التعسفية الصارمة لحرية الصحافة والتجمع ، وأن تتوقف عن إصدار أحكام طويلة الأمد بحق الوطنيين دون توجيه تهمة محددة أو إدانة أمام محكمة"٥٦"

تصرفت فرنسا في المغرب كما لو كان مستعمرة وليس محمية ولم يكن هناك مايلزم الفرنسيون بإحترام القانون ، وكانوا يطمحون إلى إفراغ وضعية المستعمرة عليه بسن القوانين اللازمة لذلك حتى تثبت عليه في المستقبل ، وعندما رفض الملك محمد الخامس توقيع الظهائر الإصلاحية المزعومة أصبح عقبة كأداء فعلاً في طريق السياسة الإستعمارية الفرنسية ، فبدأت السلطات الفرنسية تزعم أن وقوف محمد الخامس إلى جانب الوطنيين يثير البربر ويهدد بإنقسام الأمة ويحتم عزله عن العرش وأن إعراضه عن توقيع الظهائر الإصلاحية المزعومة يُعرقل تقدم البلاد كما زعمت أن مساندته لحزب الإستقلال تثير إستياء علماء الدين وأن مواقفهُ المعادية لفرنسا تحول دون إقامة أي تعاون بين إدارتها وبينه ، فكانت هذه التهم التي وجهتها السلطات الإستعمارية الفرنسية للملك أساساً لتكرار أحداث ١٩٥١"٥٧" ، والتي كانت علامة على إنحطاط الإدارة الفرنسية وعقم أساليبها في معالجة الامور في المغرب ، أما وقد إنشغلت الحكومة الفرنسية بأوضاعها الداخلية ومشكلاتها في الهند الصينية"٥٨" فقد تلاشى بذلك نهائياً سلطان باريس على الإدارة الإستعمارية وإستطاع الموظفون الفرنسيون المحافظون ورجال الأعمال منهم أن يزيدوا في سلطانهم وأن يزدادوا جرأة مقابل التنكيل بالمواطنين وتقييد تحركاتهم"٥٩" وبذلك إنقسمت البلاد على جبهتين الأولى هي جبهة الملك والوطنيين ، والأخرى هي جبهة المستعمرين ومن والاهم من القواد والباشوات الإقطاعيين"٦٠" وقد حشدت الجبهة الثانية قواتها في إستعداد للقيام بتحرك جديد للتخلص من الملك وفرض ملك جديد يكون إلعوبة بيد السلطات الفرنسية ويوافق على أية إجراءات يمكن أن تتخذها السلطات الإستعمارية دون أية معارضة ، وكان المرشحان الرئيسيان هما الكلاوي وعبد الحي الكتاني

والأول لا يصلح لهذا المركز لأنه لا ينتسب للنسب الشريف ، أما الكتاني وهو شيخ الزاوية الكتانية فقد إشتُهر بين الأوساط الشعبية بكونه موالياً للفرنسيين ومثاراً للإزدراء."٦١ "

لم تكن السلطات الفرنسية بحاجة إلى جهد لإثارة القلاقل من جديد وكان يكفيها تأجيج الأزمة التي لم ينطفئ أوراها تماماً ، ولجأت إلى قطبي المعارضة للملك والوطنيين لتفعيل الأزمة من جديد ، فبدأ الكتاني في نيسان بعقد مؤتمر للطرق الصرفية في شمال أفريقيا بهدف إصدار إحتجاج موحد ضد محمد الخامس ثم فرض خلعه لأسباب دينية"٦٢". كما بدأ الكلاوي بشن حملة جديدة للتشهير بالملك لينال من مركزه الديني ونظم عرائض وقعها عدد من الباشوات والقواد المعارضين للملك وقام لذلك بجولة في مناطق البربر سعياً في الحصول على مساندة زعماء القبائل." ٦٣"

ولم تحضُ جهود الرجلين بأي تأييد يذكر ، فالمؤتمر الديني لم يسفر عن شئ سوى إتهام حزب الإستقلال بعلاقته مع الحركات الشيوعية مما يُعد مروقاً على الدين ، وقد واجه المؤتمر نفسه نقداً من العلماء في المغرب إذ أن الطرق لايحق لها شرعاً إصدار أية تصريحات رسمية تتعلق بالشؤون الدينية بما يُعَد فتوى شرعية وأن الجهة الوحيدة المسؤولة عن ذلك هم العلماء ، أما جهود الكلاوي في جمع التواقيع لعرائض تطالب بخلع السلطان فقد كانت مضللة مع ذلك حملها معه إلى فرنسا أذ إستقبله الرئيس الفرنسي وبعض أعضاء الحكومة وهناك حصل على الضوء الأخضر فيما كان ينوي فعله"٦٤"، والحقيقة أن هذه التواقيع لم تتعدَ الموظفين الصغار في الإدارة الفرنسية والموالين لفرنسا ، وعدداً من إقطاعي جنوب المغرب الموالين للكلاوي. وأصدر العلماء فتوى ببطلان هذه العرائض ووصفوا موقعيها بأنهم " أدوات في يد شخص يقع عليه أكبر قسط من المسؤولية في هذه القضية ، وهو لايعدو أن يكون دمية تحركها أيدي الآخرين " ، ودعا العلماء إلى تأييد العالم العربي والإسلامي لقضيتهم." ٦٥"

وفي المقابل تقدم عبد القادر بن جلون السكرتير العام المؤقت لحزب الإستقلال في الرابع والعشرين من آذار١٩٥٣ بمذكرة إلى المقيم العام الفرنسي فيها مجموعة من مطالب هي :

أولاً : رفع حالة الحصار .
ثانياً : إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .
ثالثاً : إنهاء الرقابة على الصحافة .
رابعاً : حرية التجمع والتنظيم والحركة .
خامساً: تشكيل حكومة والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية والتوصل إلى عقد معاهدة صداقة وتحالف تستند على مبادئ وميثاق الأُمم المتحدة والتي ستؤمن الحقوق والمصالح "الشرعية للمستوطنين الفرنسيين" في المغرب." ٦٦"

وعندما لم تجد هذه المذكرة صدى لدى الإقامة إجتمع الملك محمد الخامس بالمقيم العام الفرنسي في الثلاثين من مايس وأُتهم فرنسا بخرقها لمعاهدة الحماية لعام ١٩١٢ وأصر على رفضه المصادقة على الإصلاحات الفرنسية التي تفرض مشاركة المستوطنين بنسبة النصف في المجالس البلدية"". وقد أرسل الملك في الثامن من حزيران ١٩٥٣ رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي أشار فيها إلى أنه من غير الممكن مناقشة الإصلاحات الفرنسية في ظل "الجو المغربي الملبد" لكن هذه الرسالة أُهملت ، أذ كانت الحكومة الفرنسية قد قررت ترك الأمور على نحو نهائي للمقيم العام الذي كان يواصل الضغط على الملك بصفته السلطة الفرنسية الوحيدة المخولة للتعامل معه"٦٨"

دعا محمد الخامس في بيان له في السابع عشر من حزيران ١٩٥٣ إلى إقامة علاقات جديدة مع فرنسا تحفظ لها مصالحها وتجاوز كل العراقيل التي تضعها الإقامة لإفشال الجهود المغربية في تهدئة الأزمة ، وأكد حاجة البلاد إلى عدة إجراءات إصلاحية ولاسيما فيما يتعلق بالسلطتين القضائية والتنفيذية وفق قوانين جديدة وإقامة نوع من التوازن الاجتماعي وتأسيس نقابات للعمال."٦٩"

لم تكن الإقامة تنوي التخفيف من حدة توتر الأجواء بأي خطوات للتقارب مع وجهات النظر المغربية بخاصة بعد عودة الجنرال جوان إلى منصبه السابق في هيئة الاركان العسكرية الفرنسية وترقيته إلى رتبة مرشال وحصوله على عضوية الأكاديمية الفرنسية"٧٠" وبذلك كانت نهاية شهر حزيران قد شهدت حسماً لموقف باريس من الأزمة لصالح خلع الملك وإستبداله بشخصية ضعيفة هزيلة لفرض الإجراءات الفرنسية ، حتى الجهود العربية الآسيوية في المحافل الدولية لم تُفلح بالضغط على باريس لإجبار الإقامة الفرنسية على التراجع عن خطتها وذلك بفضل الدعم الإمريكي المتواصل لإفشال إصدار أي قرار من شأنه إجبار فرنسا على تغيير موقفها والإكتفاء بالقرار الذي صدر في كانون الأول ١٩٥٢ كأقصى حد يمكن أن يبلغه التنازل الفرنسي"٧١"، وإعتبار ما يحدث في شمال أفريقيا سواء في المغرب أو تونس ليس سوى طموح شعوب لنيل حكم ذاتي سلكت منهج التخريب والشغب ولذلك يجب أن تُلام وتُوبخ عليه. وبذلك مضى المقيم العام في خطته لخلع الملك غير مبالٍ بردود الأفعال المحلية أو الدولية." ٧٢"

سمحت الإقامة للكلاوي والكتاني بإستئناف نشاطهما ومتابعة الخطة المقررة ، وبدأ الكلاوي يقوم بدورٍ مستقل ويشعر بأنه ليس بأمكانه تهديد الملك المغربي فحسب ولكن الفرنسيين أنفسهم والذين كانوا لمدةٍ نصف قرن تقريباً أنصاره الرئيسين ولم يبخلوا عليه بالمال لذلك صرح في الثامن من آب ١٩٥٣ ببيان جاء فيه :

إن الشعب المغربي لم يعد يعترف بالسلطان وليس من المستبعد أن يصدر عن القصر الملكي تعليمات تتسبب في أراقة الدماء من جديد ، وأن الكلاوي وأتباعه يمثلون التقاليد والأخلاص ومستقبل هذه البلاد وطلب من الحكومة الفرنسية التي تتحمل مسؤولية كبيرة في حال فشلها أظهار ما يجب من الصرامة ، أن تغادر الاراضي المغربية." ٧٣"

أتصل المبعوث الملكي المغربي في العاشر من أب بالقنصلية الأمريكية في الرباط لإبلاغ الحكومة الأمريكية بتكليف من الملك بخطورة الوضع في المغرب وأن هناك مخططاً ينفذ لخلع الملك بين الخامس عشر والخامس والعشرين من آب واستبداله بإبن المولى عبد الحفيظ فضلاً على تقسيم المغرب شمالاً وجنوباً وأن الإقامة الفرنسية على علم بخطوات تنفيذ هذه العملية وأن المقيم العام سيغادر المغرب لفسح المجال لأطراف المؤآمرة للقيام بأدوارهم المحددة لهم وأن المغرب على شفير الهاوية فمن المتوقع أن تقع حمامات دم في حال خلع الملك على الرغم من نداءات التهدئة التي كان يطلقها الملك ، وبالتأكيد فأن حرباً أهلية وشيكة الوقوع لايمكن تجنبها إذا إستمرت السياسة الفرنسية اللامبالية على حالها"٧٤"، لأن موظفي الإقامة لايوافون حكومتهم بحقيقة تطورات الأزمة المغربية بهدف عزلهم عن الأحداث وتضليلهم." ٧٥"

ومنذ الثاني من آب قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بتقييد تحركات العائلة المالكة بصرامة تامة ، وأحاطت الأبنية الملكية والمقصورات بالسيارات المصفحة والدبابات وصوبت المدافع نحو القصر الرئيسي مما دفع الملك تجنباً لإثارة أي متاعب إلى ملازمته القصر وعدم مغادرته."٧٦ " وإزدادت تحركات الكلاوي في حشد جموع القبائل وإجبار من لم يؤيده أو يلتحق به بالتعذيب الجسدي على أيدي الضباط والقواد ، على إتباعه والسير في ركابه ، فضلاً عن إجراءات الإعتقالات وإغلاق الصحف الوطنية المعارضة وقطع الإتصالات بين الإقامة والوطنيين من جانب السلطات الفرنسية تمهيداً للتغيير المنتظر."٧٧ "

إن الدكتاتورية التي كانت تتصرف وفقها الإقامة الفرنسية كانت نتيجة حتمية لإغفال باريس دراسة مشكلة المغرب ، فأن فرنسا كانت تعاني من إضراب شامل هدد الجمهورية الرابعة في وقت تجمدت فيه حياتها العامة ، وتوالت إجتماعات الحكومة ، ذات النفوذ الضعيف لمحاولة إنقاذ البلاد من

الإضطراب ، هذا إلى جانب نظرة الخارجية الفرنسية الرجعية إلى المغرب على إنه مستعمرة ودعمه لموقف الإقامة والمستعمرين"٧٨"، فقد كان وزير الخارجية الفرنسي ينظر إلى القضية على إنها نزاعٌ بين القوى النصرانية والإسلام وأنها "خصومة الصليب ضد الهلال"٧٩"، وبذلك منحت الحكومة الفرنسية نفسها مسوغاً لإنشغالها عن الوضع في المغرب وعالجته بسطحية تامة ، وتلقت الإقامة الفرنسية تعليمات باريس التي طالبت بوقف التقدم في إجراء الخطة بخلع الملك ، بمنتهى التجاهل ، أما سبب إصدار مثل هذه التعليمات فهو حث الولايات المتحدة للحكومة الفرنسية بضرورة الإنتباه إلى ردود الأفعال العنيفة المتوقعة من جانب الدول العربية والإسلامية والآسيوية في الأُمم المتحدة."٨٠ "

لقد كانت التظاهرات الجماهيرية تيسير يومياً في شوارع المدينة مرددةً "دعاء اللطيف" التي إعتادت ترديده في الأزمات ، وفي مدن مغربية أخرى كان الغضب يصل إلى حد إنقضاض القبائل البربرية على المدينة وقتل اعداد من المستعمرين الفرنسيين مما أثار الرأي العام والصحافة الفرنسية ضد سياسة الحكومة في المغرب." ٨١" لذلك ألزمت باريس المقيم العام بالعودة إلى الرباط والتفاوض مع الملك من جديد للتوصل إلى حل للأزمة ، وقد عاد الجنرال غيوم إلى الرباط في الثالث عشر من آب وإجتمع في الخامس عشر منه مع الملك وطرح عليه مجموعة إجراءات للمصادقة عليها وهي :

أولاً : إعلان الصداقة الفرنسية المغربية .

ثانياً : مسؤولية الحكومة الشريفية عن حفظ النظام .

ثالثاً : إقامة علاقات بين الحكومتين على أساس ثابت دون أي تدخلات خارجية قد تعرقل تطور العلاقات بين الطرفين .

رابعاً : إعلان ظهير لإجراء إنتخابات بلدية .

خامساً : إعلان ظهائر تخص ما يأتي :

- القانون الجنائي وما يتعلق بتنظيم التشريع ومراكز القضاة .
- الجمعيات أو المجالس الأقليمية .

سادساً : تأسيس مجلس (تقيدي) يباشر رئيس الوزراء من خلاله القيام بأي ترتيبات إدارية٠

سابعاً : تعديل سلطة مجلس الوزراء لما يلائم المواضيع والمشاريع والحصول على الموافقة اللازمة لتنفيذها .

ثامناً : الموافقة على إنجاز "إصلاحات" أكبر لمنح المغرب فرصة لبناء دولة حديثة وتسمح بمشاركة أوسع للمغاربة في إدارة الشؤون العامة مع ضمانات لحماية المصالح الفرنسية على أن يتم متابعة هذه الإصلاحات من لجنة مغربية فرنسية .

تاسعاً : يُعين أعضاء هذه اللجنة من لدن المخزن ويوافق عليهم المقيم العام."٨٢ "

خيّر المقيم العام الفرنسي الملك بقبول هذه القرارات أو خلعه عن العرش ، وقد طلب الملك إمهاله بضع ساعات للتفكير في الامر."٨٣ " فقد كانت هذه الاجراءات التي تصفها السلطات الاستعمارية بأنها "ديمقراطية" و "تقدمية" وأن معارضة الملك لها دليل روح الرجعية والتفردية هي في واقع الحال ليست سوى محاولة نهائية لتجريد الملك والمخزن مما تبقى لهما من نفوذ ومنح الفرنسيين المستعمرين حقوقاً لايستحقونها ، لأنهم ليسوا أبناء الوطن الفعليين." ٨٤" وقد كان الملك يُصر دائماً على أن يُعامل المغرب على أنه محمية إلى مستعمرة ، وأنه يجب أن يعيد لبلاده مكانتها الشرعية دولة ذات سيادة ، وأن الحماية التي كانت مقبولة ونافعة للمغرب لدى قيامها تجاوزت أيامها وغايتها فيجب أن يُستعاض عنها بعلاقة جديدة تربط بين المغرب وفرنسا ، كما كان من غير المقبول لدى الملك إطلاقاً قيام فرنسا بقلب المغرب من محمية الى مستعمرة."٨٥ " لذلك لم يستطيع الملك القبول بالإجراءات الفرنسية المطروحة عليه ، وصار خلعه إجراءاً حتمياً لايحتاج سوى تجريده من

سلطاته الدينية بعد أن جُرد بعد رفضه التوقيع عليها من سلطاته الزمنية ، وفي الخامس عشر من آب أُنتخب الباشاوات والقواد في إجتماع لهم في قصر الكلاوي محمد بن عرفة أحد أقرباء الملك الأشراف اماماً للامة وبذلك أصبح الملك محمد سجيناً فرنسياً حسب ."٨٦ "

كان خلع الملك سيؤدي بالتاكيد إلى إنتكاسة في الحركة الوطنية وخطورة تعرضها للتأثير الشيوعي ، فأن ثباته وهدوءه وحكمته كانت هي المؤثر الوحيد في الإمساك بزمام الأُمور وعدم إنفلاتها ، وأن إنتصار الكلاوي تعني إنتصار القواد والباشوات الإقطاعيين وسيكون التعامل مع هكذا فئات سبباً في إبقاء فتيل الأزمة مشتعلاً دون الوصول إلى حل لها وسيكون الإنقلاب وخلع الملك سبباً في إمتعاض الوطنيين المحرومين أصلاً من الحريات المدنية وذلك سيُلجأهم إلى نهج أساليب متطرفة وعنيفة ضد المصالح الغربية على نحو عام من السهل إغتنامه من الجبهة الشيوعية لتفجير المشاعر المعادية للمعسكر الرأسمالي ، ولن تتوقف ردود الأفعال داخل الحدود المغربية بل سيتعداها إلى بقية الأقطار العربية والإسلامية والآسيوية."٨٧ "

لقد ساورت هذه الهواجس المسؤولين الأمريكيين ودفعت بهم إلى حث حكومتهم على ضرورة التدخل للتأثير في الموقف الفرنسي وعلى المستويات العليا وتنبيههم لدرجة الأهمية التي تتعامل بها الحكومة الأمريكية مع الأزمة ففي حال حدوث أعمال عنف ضد المصالح الغربية فإن القوات الجوية والبحرية في المغرب ستكون هدفاً منطقياً لمثل تلك العمليات من الوطنيين الحاقدين على الإستعمار ووجوده بكل أشكاله. لذلك فإنه يجب على الولايات المتحدة عدم السماح بنمو العداء داخل المغرب ضد مصالحها بخاصة بعد إزدياد الوجود العسكري الامريكي منذ عام ١٩٥١ ، وتعرض الإتفاقيات الأمريكية المغربية القديمة لخطر إلغائها بعد إنفراد السلطات الإستعمارية الفرنسية بالسيطرة المباشرة المطلقة على المغرب بخرقها قرارات الأُمم المتحدة التي حددت صفة فرنسا كونها دولة حامية للمغرب أو وصية عليه ، وأن إصرار الفرنسيين على التصرف على وفق المخطط الإنقلابي وغض النظر عن تعرض المصالح الامريكية للتهديد وعدم ضمان سلامتها ستعرض العلاقات الفرنسية الامريكية للتوتر حتى في الامم المتحدة." ٨٨"

تواصلت جهود الموظفين الدبلوماسيين الامريكان في دفع حكومتهم إلى ضرورة التدخل ولا سيما بعد أن وجه الملك نداءً إلى الحكومة الامريكية للتدخل وإيجاد حل للأزمة ، ففي السابع عشر من آب ١٩٥٣ أرسل الوكيل الدبلوماسي الامريكي في طنجة إلى وزارة الخارجية تقريراً سرياً مفاده أن فرنسا قد ذهبت إلى أبعد الحدود في مساندة تحركات الكلاوي ، لإزاحة الملك وإستبداله بشخصية ضعيفة توافق على ما يأمرها به المستعمرون دون تفكير ، ونبه ذلك التقرير إلى أن فرنسا وتحت غطاء "تطوير بلد إقطاعي" بدأت بإثارة القبائل وزعمائها على أسس عرقية وإقليمية ودينية وأن الشعب المغربي ينظر للملك شخصية مثقفة يتمتع بشعبية واسعة وشجاعة في مواجهة الضغط الفرنسي ، وفي الحقيقة لم يرفض التوقيع على الاجراءات لإنها تمنح الفرنسيين حالة متساوية ومشاركة غير متكافئة." ٨٩"

وبقدر ما كان الموظفون الدبلوماسيون الامريكان ينظرون إلى الوضع بخطورة عالية وجدية ويسعون لدفع واشنطن للضغط على فرنسا لإيقاف عملية الخلع ، كانت سياسة واشنطن دافعاً مهماً للحكومة الفرنسية في المضي في إجراءات الخلع وذلك بمساندتها في موقفها في المغرب وعدم إعتراض خطط فرنسا ، خوفاً من حدوث خلاف علني بين الطرفين في الأمم المتحدة مما سيؤول على أنه شق في وحدة الصف الغربي يمكن أن ينفذ عبره المد الشيوعي حتى وأن كان ذلك يعني أن

تساند فرنسا عملياً في خرق سيادة دولة مكفولة بموجب مواثيق الامم المتحدة وتحويلها المستعمرة فرنسية حسب ." ٩٠"

وهكذا أمضت فرنسا قدماً في إجراءاتها بعد أن ضمنت عدم إعتراض الامم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة ، وغادر الجنرال غيوم الرباط إلى باريس في السابع عشرمن آب ١٩٥٣ لحضور إجتماعات مجلس الوزراء ، في التاسع عشر منه والتوصل إلى قرار بشأن المغرب ولم يتم التوصل إلى نتيجة في ذلك الاجتماع بإستثناء إستنكار موقف الامم المتحدة واتهامها بالتدخل في شؤون المغرب الداخلية ، وكلفت الحكومة الجنرال غيوم بالعودة إلى المغرب وتصفية الامور على نحو نهائي"٩١"، ولم تكن هذه المهمة في حقيقة الأمر سوى محاولة التفاوض مع الكلاوي ظاهرياً لتبرئة ساحة فرنسا من تبعة ما سيجري من أحداث ، وتحميلها على عاتق الكلاوي وقد كانت هذه المفاوضات تدور حول سحب الكلاوي جيوشه مقابل إقناع الحكومة المغربية بتكفير حزب الاستقلال ، وقد رفض الكلاوي ذلك الشرط ، وإستمرت قواته بالزحف نحو الرباط وأعلنت الحكومة الفرنسية من جانبها عجزها عن القيام بأي إجراء لوقف هذا الإنقلاب بقوات فرنسية"٩٢"، ولذلك فإنها ستسلم بالامر الواقع ، وستقوم بمنح الملك فرصة للإختيار ما بين الخلع أو التنازل لصالح إبنه الأصغر عبد الله ، من دون إبنه الأكبر الأمير الحسن نظراً لعلاقاته القوية مع أعضاء حزب الإستقلال وقادة الحركة الوطنية مما يجعله مرشحاً غير ملائم للعرش من وجهة النظر الفرنسية."٩٣ "

وقد رفض الملك محمد الخامس الاستجابة لطلب فرنسا بالتنازل عن العرش ، لأن الشريعة لا تسمح له بذلك ، لذلك قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإعلان خلع الملك ونفيه وولديه إلى جزيرة كورسيكا ، وأُقتيد الملك وولداه ليوضعا على متن طائرة دون مُقاومة تذكر."٩٤ " وقد علق وزير الخارجية الفرنسي على ذلك الحدث قائلاً "سوف يكون بإمكاننا أن نعمل ما يحلو لنا "."٩٥"

أثار خلع الملك بهذه الطريقة ردود أفعال مغربية وفرنسية وعربية وإسلامية وكما كان متوقعاً. فقد تعرض الملك الجديد في أول صلاة للجماعة له إلى محاولة إغتيال على يد شاب مغربي"٩٦"، ومنذ ذلك الحدث إتخذ النضال الوطني أشكالاً متنوعة ، من تظاهرات سياسية ، وتكوين مجموعات عمل سرية مثل "المنظمة الإستقلالية السرية" و "الهلال الاسود" والذي تجذر بسرعة أكبر تحت التأثير المزدوج للتدخل في حركة الطبقة العاملة والفلاحين ، ثم إنطلقت حرب الغوار عام ١٩٥٤"٩٧"، وبدأ أعضاء حزب الإستقلال ممن لم يعتقلوا بإنتهاج سياسة الكفاح المسلح بعد إقتناعهم تماماً بفشل الوسائل الدبلوماسية وشملت هذه العمليات المسلحة حرق المباني التي تحوي مصالح فرنسية تجارية وصناعية وتخريب خطوط السكك الحديد ونسف الحوانيت بالقنابل فضلاً على مقاطعة البضائع الفرنسية"٩٨"، حتى أن جموع المصلين في المساجد بدأت بمقاطعة الجوامع والمساجد التي تدعو لإبن عرفة ، ولم يزد عدد الوافدين إلى جامع طنجة الذي يتسع لآلاف المصلين عن مئتي مُصلِ أيام الجُمع."٩٩ "

أما الفرنسيون فقد تباين موقفهم مابين المفاجئة المصطنعة والتأييد الفاضح لخلع الملك ، وكررت الحكومة الفرنسية إدعاءها بعدم معرفتها بتسارع الاحداث وأن الكلاوي قد استغل غياب غيوم وزحف نحو الرباط ، ليضع فرنسا أمام الأمر الواقع مما جعل من قيام الحكومة الفرنسية بإجراء مضاد عملياً أمراً متأخراً جداً."١٠٠"

والحقيقة أن مجلس الوزراء كان قد وافق على جلسته المنعقدة في التاسع عشر من آب على عزل الملك وأُبلغ الجنرال غيوم"١٠١"، لهذا أُعلن الحزب الاشتراكي الفرنسي شجبه لإفلاس السياسة الفرنسية في المغرب كما صرحت جريدة اللوموند Lo Mond أن المشكلة الغربية في الواقع أكثر خطورة من الوضع المضطرب في فرنسا نفسها نظراً لإنعكاساتها الخطيرة على الوضع الفرنسي في شمال أفريقيا"١٠٢"، كما إستقال احد أعضاء الوزارة الفرنسية إحتجاجاً على خلع الملك"١٠٣"، وعارض العديد من الشخصيات البرلمانية الفرنسية قرار الخلع"١٠٤"، وإنتقدت صحف Mond, Le France Soir السياسة الفرنسية الإستعمارية التي لازالت تخضع لتأثير شخصيات ذات ماضٍ

إستعماري مثل الجنرال جوان الذي لم تستبعد إشتراكه في هذه المؤامرة وطالبت الصحف والجرائد الفرنسية بضرورة معاقبة الموظفين الذين يتحملون مسؤولية ما حدث في المغرب"١٠٥"، أما السلطات الإسبانية التي كانت تستعمر شمال المغرب فقد رفضت بدورها الإعتراف بالسلطان الجديد الذي عينته فرنسا"١٠٦"

وقد حمّلت الدول الاوربية والآسيوية بدورها فرنسا مسؤولية ما حدث في المغرب ، فقد طالبت هذه الدول الامم المتحدة إجراء تحقيقات بشأن الاحداث التي وقعت في المغرب وحث الامم المتحدة على إرسال بعثة لهذا الغرض وكانت فرنسا عازمة على عدم السماح لهذه البعثة بالدخول الى المغرب حتى ولو أدى ذلك إلى توتر في العلاقات بين فرنسا والامم المتحدة." ١٠٧" وسوغت موقفها بأنها كانت تنوي القيام بإصلاحات وزيادة نسبة مشاركة المغاربة في الإدارة"١٠٨"، وأن الملك كان عقبة كأداء في طريق تنفيذ ذلك البرنامج الاصلاحي بسبب سياسته المعروفة بـ "كل شئ أو لا شئ" ورفضه المرحلي "للموافقة" على أية اجراءات إصلاحية." ١٠٩" وقد كان الدعم الامريكي للموقف الفرنسي في الامم المتحدة هو الأساس الذي إستندت إليه الحكومة الفرنسية في عزمها على تنفيذ خطتها حتى النهاية ، فإن إدراك الحكومة الامريكية بأن أي إنتقاد علني لفرنسا في الامم المتحدة سيمنح الاحزاب المغربية ، لاسيما حزب الاستقلال ، فرصته لتفسير هذا الانتقاد على أنه تأييد للملك والوطنيين وسيدفعهم لتصعيد أعمال العنف ضد المستعمرين الفرنسيين سواء داخل المغرب أم اي مكان في الشمال الافريقي مما سيقنع الامم المتحدة بخطورة الوضع وضرورة تقصي حقيقة الامر ، وأن إنعكاس ذلك على الرأي العام الرسمي والشعبي الفرنسي سيكون سلبياً من الولايات المتحدة"١١٠"، إن الموقف الحرج الذي تتعرض له فرنسا في الهند الصينية لن يجعل من المفيد لموقفها في الامم المتحدة إدراج قضية المغرب من جديد على لائحة المواضيع التي ستقوم الجمعية العامة بمناقشتها في وقت قريب."١١١ "

وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل في الثالث من تشرين الأول ١٩٥٣ في جهودها بعدم إدراج موضوع المغرب على لائحة الاجتماع القادم للجمعية العامة وذلك بضغطها على دول مجلس الامن في عدم التصويت لصالح قرار الإدراج وبواقع خمسة أصوات مؤيدة إلى خمسة أصوات معارضة وإمتناع صوت واحد." ١١٢" وكانت تأمل في أن تنفذ فرنسا الاجراءات الاصلاحية التي وعدت بها في المغرب لرفد الموقف الفرنسي بالاسناد اللازم في الأمم المتحدة لكن الاحداث كشفت فيما بعد عن حقيقة الاصلاحات الفرنسية بأنها لاتزيد عن مجرد شعارات لذر الرماد في العيون ، ويستطيع المتفحص لها أن يميز بوضوح أنها لا تهدف سوى إلى إقرار السلطة الفرنسية ، لذا ألحت الحكومة الامريكية على باريس بضرورة الاسراع بإتخاذ خطوات تؤيد صدق نوايا فرنسا في منح المغاربة حكماً ذاتياً "١١٣"، وإلا فإن الدول العربية ستسارع إلى إتخاذ خطوات بإتجاه دعم وتأييد المغرب ، وحدث ذلك فعلاً فقد تقدمت الدول العربية الآسيوية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من تشرين الأول نص على أن فرنسا لم تطبق القرارات السابقة للامم المتحدة بشأن المغرب وتطلب من الحكومة الفرنسية أن تحسم الموقف وتعيد الأوضاع القانونية إلى المغرب وأن تطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين وتؤسس مؤسسات ديمقراطية بوساطة الإنتخاب الحر وتنتهي بفقرة تطالب رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة أن يتباحث مع الحكومة الفرنسية بشأن تطبيق القرار وأن يرسل تقريراً إلى الجمعية العامة على خاص." ١١٤" كما تقدمت الدول اللاتينية بمشروع قرار ينص على إعادة تطبيق قرار الجمعية العامة السابق الذي لم يُتح له الوقت الكافي للتطبيق لكي تتضح نتائجه ، ونص المشروع على الطلب من الاطراف المعنية متابعة تسهيل وتطوير الحرية السياسية للمؤسسات السياسية للشعب المغربي بما يلائم روح ميثاق الأمم المتحدة." ١١٥"

لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تتجاوب مع الضغوط الفرنسية بالتصويت ضد المشروعين المقدمين للامم المتحدة ،لأنها كانت تخشى على مصالحها في الاقطار العربية والآسيوية من جهة كما كانت حريصة على عدم معاداة الدول اللاتينية من جهة أخرى ، وأن كانت ترى وبحسب رأي نائب وزير الخارجية الامريكي أن عدم التوصل إلى أي قرار هو الحل الأفضل للقضية برمتها." ١١٦"

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٣ نص على إعادة تطبيق قرار الجمعية الصادر في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٥٢ ، وعلى ضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية لأن القرار السابق لم يُؤتِ ثماره بعد وعلى إعتراف الأمم المتحدة للمغاربة بحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الامم المتحدة وتطالب الاطراف المعنية بتخفيف التوتر في المغرب وتحث على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديمقراطية سياسية حرة." ١١٧"

لقد كان لهذا القرار أثره في تأكيد الاتهام الموجه لفرنسا بأنها تسعى لتحويل المغرب إلى مستعمرة ، كما كان له أثر في تكثيف النشاط الوطني ضد الاستعمار والملك الجديد الموالي للفرنسيين فتصاعدت وتيرة الكفاح المسلح ، وتقدم إحدى الوثائق الامريكية إحصائية مُدققة عن هذه العمليات في العام ١٩٥٤ أذ بلغت عدد الهجمات المسلحة التي شنتها المقاومة ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية في الربع الاول من العام ١٩٥٤(٨٢) هجوماً مسلحاً وفي الربع الثاني (١٩٥) هجوماً مسلحاً وفي الربع الثالث (٢٤٩) هجوماً مسلحاً وفي الربع الاخير(٣٠٠) هجومِ مسلحِ ، وإن الإسبوع الأخير من السنة فقط شهد حوالي(٥٠) هجوماً مسلحاً بين قصف وإطلاق نار حددته السلطات الاستعمارية الفرنسية بأنه بدوافع سياسية." ١١٨" ولم يكن هناك أحد يشتبه بأنه موالٍ للفرنسيين "يأمل أن تطلُع عليه شمس يوم جديد"١١٩"، وبدأت المنظمات السرية الوطنية تنشط نحو اكبر وكانت توزع منشورات مطبوعة سراً وترسل إنذارات إلى شخصيات عميلة للاستعمار ، وتحرض على الإضرابات." ١٢٠"

إن التطورات الداخلية الفرنسية المتأزمة التي اجبرت حكومة (لانيل) على الاستقالة وتولي حكومة منديس ـ فرانس المعروف بعدائه للآراء الاستعمارية ، واستبدال الجنرال غيوم بفرنسيس لاكوست ذي الطبيعة الدبلوماسية"١٢١"، فضلاً على تصاعد النشاط الوطني المسلح وضغط الدول العربية والآسيوية على فرنسا والولايات المتحدة في الامم المتحدة مشفوعة بضعف شخصية أبن عرفة الساذجة ، أرغمت فرنسا على التفكير في إعادة الملك المخلوع الى عرشه والبدء في مفاوضات لعقد معاهدة جديدة لتحديد العلاقات بين الطرفين على أساس أحترام سيادة المغرب.

وقد عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥"١٢٢" أذ واصل المغرب كفاحه من أجل إستقلاله الذي حازه ناجزاً في آذار ١٩٥٦.

المصادر

١. حزب الإصلاح الوطني الذي يتزعمه عبد الخالق الطريس ، وحزب الوحدة المغربية بزعامة المكي الناصري .
٢. كفاح كاظم الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص١٢٦ وبعدها .
٣. البير عياش ، المغرب والاستعمار ، ترجمة عبد القادر الشاوي ، نور الدين السعودي ، مراجعة وتقديم إدريس بن سعيد ، عبد الأحد السبتي ، سلسلة معرفة الممارسة ، المغرب ،١٩٨٥ ، ص٤٠٢ .
٤. للتفاصيل يراجع : روم لاندو ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي ، حسين الحوت ، مراجعة د.عبد العزيز الأهواني ، سلسلة الألف كتاب ، مكتبة الأنجلو المصرية ،جـ١، ص٢٥٥-٢٥٦ .
٥. علال الفاسي ، الحركات الإستقلالية ، دار الطباعة المغربية ، تطوان ، د.ت ،ص٢٨٤-٢٨٥.
٦. أثر فشل مؤتمر موسكو في العام ١٩٤٧ تعمقت الهوة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي وتجلى ذلك بخروج الوزراء الشيوعيين من الحكومة الفرنسية في ٤/مايس/١٩٤٧ ، ومن الحكومة الايطالية في ٣١/مايس من السنة نفسها ، لذلك أعلن الجنرال مارشال في الخامس من حزيران أن الحالة الخطرة في أوربا والنقص الذي تعانيه بريطانيا وفرنسا في العملة الامريكية على نحو خاص ودول أوربا على نحو عام لمنع حدوث أي إنهيار إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي في أوربا ، فإنه يعرض مساعدة مالية "إضافية ومجانية" مهمة وعلى مقياس أوسع مما كانت تحصل عليه الدول من المساعدات الإقتصادية الأمريكية سابقاً مع وضع شروط مثل منع الدول

الإشتراكية الأوربية من الحصول على هذه المساعدات ، ينظر : رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٣ ،جـ٢ ،ص١٢٩-١٣٠ .
٧. عياش ، المصدر السابق ، ص ٤٠٣ .
٨. الفاسي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩-٣١٠ .
٩. معاهدة الحماية التي وُقعها في ٣٠/آذار/١٩١٢ في فاس السلطان عبد الحفيظ وسفير فرنسا في المغرب (رينو) ، أنظر بنود المعاهدة : روم لاندو ، تأريخ المغرب في القرن العشرين ،ترجمة نيقولا زيادة ، مراجعة د.أنيس فريحة ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٥٢٣ .
١٠. الفاسي ، المصدر السابق ، ص ٣١٨-٣١٩ .
١١. روم لاندو ، أزمة المغرب ، جـ١ ،ص ٢٥٩ .
١٢. دو جلاس ، آي ، آشفورد ، التطورات السياسية في المملكة المغربية ، ترجمة د. عائدة سليمان عارف ، د.أحمد مصطفى أبو حاكمة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٩٣ .
١٣. الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.
١٤. روم لاندرو، تأريخ المغرب ، ص ٣٤٦ .
١٥. جاء في نص المادة الاولى لمعاهدة فاس ١٩١٢ أن فرنسا و المغرب إتفقتا على إنشاء نظام جديد في المغرب من ضمن أهدافه أن "يحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة " ، ينظر نص المعاهدة ، روم لاندو ،
١٦. آشفورد ، المصدر السابق ،ص ٥٧١ .
١٧. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٤٧ .
١٨. آشفورد ، المصدر السابق ، ص٩٤ .
١٩. روم لاندو ، محمد الخامس ، ترجمة ليلى أبو زيد ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٧٢-٧٣ .
٢٠. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص ٣٥٠ .
٢١. المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ .
٢٢. الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥.
٢٣. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص ٧٩ .
٢٤. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص ٣٥١ .
٢٥. جريدة العلم ، العدد١٣٩٧ ، ١/آذار ،١٩٥١ .
٢٦. محمد العلمي ، محمد بن يوسف ، الدار البيضاء ، ١٩٧٥ ،ص ٧٥.
٢٧. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص ٨١ .
٢٨. آشفورد ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
٢٩. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص ٣٥٦ .
٣٠. المصدر نفسه ، ص ٣٦٠.

31. Foreign Relations of United States, 1952-1954, Untieds states Government Printing Office 1992 Vol XI, 771-00/12-1452, The Diplomatic Agent at Tangier (Vincent) to the Department of States, Tangier, Dce 14-1952-p.605.
32.F.R.Vol XI, 771 A-00/2-1452,Memorandum of Conversation by (Joseph M.Sweeney) Office of the Assistant Legal Adviser for European Affairs, Washington, Feb. 14-1952,pp.599-600.
33.F.R.Vol XI, 353/5. 1352, Memorandum of Conversation by (Robert Mc-Bride) Office of European Affairs, Washington, May 13, 1952, pp.601-602.
34.F.R. Editorial Note, p.603.

٣٥.روم لاندو ، محمد الخامس ، ص.٨٨
٣٦.روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٦٠.
٣٧.بيان من الديوان السياسي الثالث للحزب الحر الدستوري التونسي ١٩٥٢/١٢/٦.
٣٨.روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٦٣ .
٣٩.المصدر نفسه ، ص ٣٦٧.

40.F.R. Vol XI, 771-00/12-1252,The Acting Secretary of State to the Consulate at Rebat, Washington , Dce 12-1952-p.604.
41.Ibid.
42.F.R.Vol XI , 771-00/12-1452, The Diplomatic Agent at Tangier (Vincent) to the Department of State , Dce 14, 1952, p.605.
43.Ibid.
44.Ibid.
45.F.R.Vol XI, 771-00/12-1452, The Acting Secretary of the Embassy in France, Washington Dce, 15-1952-p.606.
46.Ibid.
47.F.R. Editorid Note, pp.606-607.
48.Ibid. p.607.

٤٩.أنظر نص قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٥٢ ، روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص ٥٢٦.
٥٠.آشفورد ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .
٥١. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٦٩ .

52.F.R.XI, 771-00/2-1053,Memorandum of Conversation by the Director Office of African Affairs (Utter) Washington, Feb 10-1953,p.608.
53.Ibid. P.607.
54.F.R.Vol XI, 771A.00/8-2853, The Consul at Rabat (Dorman) to the Department of State, Rabat, Aug28,1953,p.630.
55.Ibid.
56.Ibid. P.631.

٥٧. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص٩٠ .
٥٨. تشمل الهند الصينية كل من (فيتنام ولاوس وكمبوديا) ، وكانت تحولت إلى مستعمرة فرنسية منذ ١٨٥٨ وفي اثناء الحرب العالمية الثانية غزت اليابان فيتنام في عام ١٩٤١ ، وبإنتهاء الحرب وإنسحاب القوات اليابانية حلت القوات الصينية محلها شمال خط عرض ١٦ وقوات بريطانية جنوب هذا الخط ثم انسحبت القوات البريطانية ليعود الفرنسيون لاحتلال المناطق جنوب خط ١٦ خاصة منطقة (كوشنشين) وبعد قيام الحكومة الثورية في (هانوي) من (هو شيه منه) دفعت فرنسا كل من (لاوس وكمبوديا) إلى عقد أتفاقيتين معهما عام ١٩٤٧ إعترفت بإستقلال الدولتين الذاتي ضمن نطاق الاتحاد الصيني الهندي ونطاق الاتحاد الفرنسي واضطرت الفيتنام إلى عقد إتفاق مع فرنسا في السنة نفسها ، ولكن سرعان ما إنهار الاتفاق الفرنسي الفيتنامي وبدأت حرب ثورية قادتها (فيتنام) ضد المصالح الغربية ودعمت موسكو وبكين فيتنام واعترفت بحكومتها الثورية في كانون الأول ١٩٥٠ وساندت الولايات الامريكية الموقف الفرنسي ، رياض الصمد ، المصدر السابق ، ج٢، ص ١٨٩ ومايليها .
٥٩. آشفورد ، المصدر السابق ، ص٩٩.
٦٠. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٧٦.
٦١. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص٩٠-٩١.
٦٢. روم لاندو ، تاريخ المغرب ، ص ٣٨١ .
٦٣. آشفورد ، المصدر السابق ، ص ٩٩.
٦٤. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٨١.
٦٥. المصدر نفسه ، ص٣٨٤ .

66.F.R.Vol XI Editorial Note, pp.610-611.
67.Ibid. p.611.
68.F.R.Vol XI, Editorid Note, p.613.

٦٩. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٩٠-٣٩١.
٧٠. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص ٩٢.

71.F.R.Vol XI, 771-00/6-1553, Memorandum of Conversation by the Acting officer in Charge Pakistan-Afghanistan Affairs (Metcalf) Washington June 15-1953,pp.612-613.
72.Ibid, p.612.

٧٣. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص ٩٣.

74.F.R.Vol XI, 771-00/8-1053,the charge at Rabat (Stokes) to the Department of state Rabat, Aug 10-1953, pp.613-614.
75.F.R.Vol XI, 771-00/8-2135, The Ambassador in France (Dillon) to the Department of state Paris, Aug 21-1953, p.623.

٧٦. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٩١.

77.F.R.Vol XI, Rabat, Aug 10-1953,p.614.

٧٨. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص٩٣-٩٤.
٧٩. روم لاندو تأريخ المغرب ، ص٣٩٤.

80.F.R. VOL XI, 771-00/8-1253, The Ambassador in France (Dillon) to the Department of state, Paris, Aug 12-1953,pp.614-615

٨١. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٣٩٧-٣٩٨.

82.F.R. Vol XI, 771-00/8-1553,The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State, Paris, Aug 15-1953,p.616.

٨٣. روم لاندو، تأريخ المغرب ، ص٣٩٣.
٨٤. المصدر نفسه ، ص ٣٩٢.
٨٥. المصدر نفسه ، ص٣٩٠.

86.F.R. Vol XI, 771-00/8-1753, The Consul at Rabat (Dorman) to the Department, of state, Rabat, Aug 17,1953, p.617.
87.Ibid F.R. Vol XI, Rabat, Aug 17,1953, p.617
88.Ibid.

89.F.R. Vol XI, 771-00/8-1753. The Diplomatic Agent at Tangier (Satterthwaite) to the Department of state, Tangier, Aug 17,1953, p.618.
90.Ibid.p.619.
91. F.R. Vol XI, 771-00/8-1953, The Ambassador in France (Dillon) to the Department of state, Paris, Aug 19-1953. p.621.
92.F.R.Vol XI, 771-00/8,2053 The Ambassador in France (Dillon) to the Department of state, Paris, Aug20, 1953,p.621.
93.F.R. Vol XI 771-00/2-354,,Agu20,1953,p.621.
94.F.R.Vol XI, Paris, Aug20, 1953 p.621.
95.F.R. Vol XI, 771-00/8-2053, the consul at Rabat to the Department of state, Rabat, Aug20, 1953,p.622.

٩٦. روم لاندو ، محمد الخامس ، ص٩٨.
٩٧. سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل ق-داغر، دار الحداثة ، ١٩٨١، ص١٤٤-١٤٥.
٩٨. روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص٤١٨-٤١٩.
٩٩. المصدر نفسه ،ص٤٢١.

100.F.R. Vol XI, 771-00/8-2153,The Ambassador in France to the Department of State, Paris, Aug21, 1953, p.623.
101. F.R. Vol XI, The consul at Rabat, Aug 20,1953,p.622.
102.F.R.Vol XI, Paris, Aug 21-1953,p.624.
103.Ibid.

١٠٤.روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص .٤٠٥

105.F.R. Vol XI, Paris, Aug 21-1953,p.624.
106.F.R. Vol XI, 771-00/9-1054, Memorandum of Conversation by the Dirctor, Office of African, Tangier, Sep-10, 1954-p.650.
107.F.R.Vol XI, 771-00/8-2453,The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State, Paris, Aug 24,1953,p.626.
108.Ibid.
109.F.R. 771-00/8-2453, The Secretary of State to the Embassy in France, Washington, Aug 24,1953.p.628.
110.F.R. Vol XI, 771-00/8-2153,the Acting Secretary of State to the Embassy in France, Washington, Aug 21,1953.p.625.
111. F.R. Vol XI, 771-00/8-2553, The Secretary of State to the United States Mission at United Nations, Washington, Aug25, 1953,p.629.
112. Ibid.p.630.
113.F.R. Vol XI, Aug24-1953, p.626-627.
114. F.R. Vol XI, Editorid Note, p.635.
115. F.R. Vol XI, 771-00/10-1553, The Acting Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, Oct15, 1953,p.635-636.
116. Ibid.p.636.

١١٧. نص قرار الامم المتحدة الصادر في ٣/تشرين الثاني/١٩٥٣، روم لاندو ، تأريخ المغرب ، ص.٥٢٧

118. F.R. Vol XI, 771-00/12-3154, the consul at Rabat (Porter) to the Department of state Rabat, Dec 31,1954,P.663.

١١٩.روم لاندو ، تاريخ المغرب ، ص٤٥٧-٤٥٨.
١٢٠. المصدر نفسه .

121. F.R. Vol XI, 771-00/4-2651,The Diplomatic, Agent at Tangier to the Department of State, Tangier, Apr26, 1954,p.640.

١٢٢. روم لاندو ، محمد الخامس، ص١٢٤.